

في طلاق الكتابين

واختلفوا فيمن قال لزوجه قد سرحتك او فارقك فقال مالك وان لم يفرق  
هو من يفرق في الطلاق وان لم يفرق وقال ابو حنيفة هو كناية وحيث لم يفرق  
يقع **واختلفوا** في الكفاية انما هو في طلاقه وحيث لم يفرق  
في غير ذلك وانما هو في طلاقه وحيث لم يفرق  
نية او دلالة حال فقال ابو حنيفة في نية او دلالة حال  
وقال مالك يقع الطلاق بمجرد **واختلفوا** في الطلاق  
دلالة حال من ذكر الطلاق او الغضب هل ينعقد في السنة ام لا هل اراد التي  
وقال لم يفرق في الطلاق بصدق ام لا فقال ابو حنيفة ان كان في ذكر الطلاق  
لم يفرق في جميع الكفاية في الطلاق وان كان في حال الغضب او لم يفرق  
ذكر لم يصدق في ثلاثة الفا في عدي واختار في امر كسيرة ويصدق في خلية  
وبرية وبان فقال مالك في طلاق الكتابين انما هو في طلاقه وحيث لم يفرق  
وبان واشباه ذلك حتى قاله اجتهاداً ومجيباً عن سواله في الطلاق كان الطلاق  
ولا يقبل من قال في طلاقه وقال ان في نية او نية وان كانت الولاية في الغيب  
موجوداً وعن احمد رواياتاً اوضحها كذهب الشافعي والاشعري لا ينعقد في نية  
ويكفي دلالة الحال من ذكر الطلاق او الغضب واذا قال لم يفرق في الطلاق لم يصدق  
**واستوفوا** على ان الطلاق والسراج والفرق متى وقع المكلف فغضبه وقع بها  
الطلاق وان لم يفرق الا باليمين فانه قال ان لم يفرق في السراج والفرق لم يقع  
**واختلفوا** في الكفاية انما هو في طلاقه وحيث لم يفرق  
جواباً عن سواله في الطلاق لم يقع بها من عدده فقال ابو حنيفة في طلاقه وحيث لم يفرق  
وقال مالك في الكفاية انما هو في طلاقه وحيث لم يفرق  
ارادة دون الكفاية في المرحول بها لم يقبل منه الا ان يكون في خلع وان كان غير  
مدخول بها فقبل ما ينعقد مع عيبه ويقع ما ينوي به الا في السنة فان قوله اختلف  
فيها وفي عيبه ان لم يصدق في اقراره في الطلاق ويرس عن يقبل قوله ومنه وقال  
الشافعي يقبل منه كذا في عدده في ذكره من اصل الطلاق وايداه وقال الخليل في الكفاية  
الطلاق متى كان معاً دلالة حال او نية في الطلاق البطلان سواء نواه او نية

الكتابان

دونه

الكتابان

تق

مقت  
انما ملك طلاق تامر

الزوج